٨-٤: أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩

تعد هذه الأزمة من أسوأ الأزمات وأكبرها في تاريخ الاقتصاد الكلي عموما والدول الصناعية الغربية على الرغم من أن تلك الأزمة نشأت أصلا في الولايات المتحدة، وأدت إلى انخفاض شديد في الناتج، ارتفاع كبير في مستويات البطالة، ومعدلات التضخم.

إن توقيت وقسوة أزمة الكساد الكبير (Great Depression) أو كما يسميه بعض الاقتصاديين الانهيار الكبير (Great Crash) قد تفاوتت بين الدول، ففي الولايات المتحدة وأوربا استمر الكساد لفترة طويلة وكان قاسيا جدا في تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، وكانت تأثيراته أقل حدة في اليابان وأمريكا اللاتينية، وقد أدت قاعدة الذهب التي كانت تربط عملات دول العالم دوراً كبيراً في نقل تأثيرات الكساد الكبير من الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم.

ثانيا : الأثر الاقتصادي للأزمة:

أعمق آثار هذه الأزمة كان في المعاناة الإنسانية إذ خلال مدة قصيرة انخفض الناتج العالمي وتدهورت مستويات المعيشة، وأصبح ما يقارب ربع قوة العمل في البلدان الصناعية غير قادرين على إيجاد فرصة عمل في بداية الثلاثينات من القرن الماضي.

دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود طويلة استمرت حتى عام ١٩٤٠، وترتب على هذا الركود نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي إذ تراجع الناتج المحلى الإجمالي من ١٠٣,٦ مليار دولار عام ١٩٢٩ إلى ٥٦,٤ مليار دولار عام ١٩٣٣ فقد الاقتصاد الأمريكي نحو نصف ناتجه الإجمالي في أربع سنوات. وكان من نتيجة هذه الأزمة الحادة انهيار النظام المصرفي بعد عشرة شهور من بداية الأزمة، إذ أفلس ٧٤٤ بنكاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها في عقد الثلاثينات ٩٠٠٠ بنك، وصاحبها أزمة فقدان ثقة كبيرة وتوقف الدم عن الجريان في شرايين الاقتصاد الأمريكي، وتهاوى نشاط البناء في قطاع الإسكان بمقدار (٩٥٪)، وفقدان تسعة بلايين من حساب الادخار، وأفلس خمسة وثمانون ألفا من المشروعات، وبلغ الهبوط في حجم المرتبات (٤٠٪) والأجور(٦٠٪).

أما التأثير في البطالة فقد كان كبيرا إذ شهدت معدلات البطالة ارتفاعا مستمرا وبعد أربعة سنوات من الأزمة أي في عام ١٩٣٣ وصل معدل البطالة إلى حوالي (٢٥٪) أي ما يقارب مليون عامل، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الأزمة (٢,٢٪)، مما كان له الأثر السلبي الكبير على حياة معظم الأمريكيين.

هذا فضلا عن التأثير الكبير للأزمة في الأنظمة الرأسمالية، إذ حدثت تغيرات كبيرة في هذه الأنظمة، فقد تحول النظام الاقتصادي الحر إلى اقتصاد موجه وأممت بعض القطاعات الحيوية مثل شركة إنتاج الفحم الانكليزية، وشركة المترو الفرنسية، كما تدخلت الدولة لتوجيه المزارعين والصناعيين والمستثمرين وتوعيتهم، فضلا عن أن هذه الأزمة أسهمت بوصول بعض الأنظمة الدكتاتورية إلى سدة الحكم مثل النازية في ألمانيا، وانحسرت التجارة العالمية نتيجة لسياسات الحمائية والاكتفاء الذاتي التي طبقتها العديد من الدول.

ثالثا :علاج الأزمة :

أدت الأزمة إلى سقوط الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (Herbert Hoover) الذي تولى السلطة في عام ١٩٢٩ وهو العام الذي حدثت فيه الأزمة، وجرى انتخاب

الرئيس الجديد فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt)، الذي أعلن عن برنامجه للقضاء على الكساد والذي أسماه باسم العهد الجديد (The New Deal) واستطاع أن يحشد أكبر دعم له وكانت الخطة عبارة عن نوع من الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وبتدخل مباشر من قبل الدولة، وهنا انهارت مبادئ المدرسة الكلاسيكية التي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ونص البرنامج على وضع حلول للأزمة المصرفية عام ١٩٣٣ وإعادة فتح البنوك السليمة، وإصدار قوانين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥ التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، فضلا عن إصدار قوانين بلغ عددها أكثر من ٧٠ قانونا من أهمها قانون الإصلاح الصناعي عام ١٩٣٣ الذي ينص على تكوين الدارة القومية لإعادة اعمار الصناعة عن طريق فرض رقابة مشددة من قبل الدولة على الإنتاج الصناعي والتجارة وتنظيم العلاقة المتبادلة بين العمال وأرباب العمل، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فتمثلت سياسة العهد الجديد بإعادة تطوير الإنتاج الزراعي وتقديم المنح للمزارعين وغيرها من الأمور التي تستهدف تحقيق الاستقرار في قطاع الزراعة، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام ١٩٣٤.

اقتضى البدء بمعالجة الأزمة توافر السيولة المالية لتحريك السوق ولتأمين السيولة لذلك وجب سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية وخصوصا الأوروبية، هذا الإجراء أسهم في انفراج الأوضاع الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما ولكنه أسهم في تدويل الأزمة فانتقلت إلى سائر الدول الرأسمالية في العالم وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الدخول في مشاريع كبرى بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة وتم لأجل ذلك إنشاء مكاتب التوظيف والتوسع في المشاريع الإنمائية والاجتماعية.

ما أثار دهشة المحللين والمراقبين هو السرعة التي نفذت فيها خطة روزفلت والتي عادة تستغرق أجيالا لتطبيقها. كان النظام المصرفي والائتماني في حالة شلل تام، وكانت البنوك مغلقة، فأمر روزفلت بفتح المصارف التي لم تتعرض للإفلاس بشكل

تدريجي، واعتمدت الحكومة سياسة معتدلة تجاه تضخم العملة، والبدء بحركة تصاعدية في أسعار السلع الأساسية، وتوفير الإغاثة لبعض المدينين، في حين وفرت الحكومة تسهيلات ائتمانية سخية إلى الصناع والمزارعين، وسنت أنظمة مشددة على بيع الأوراق المالية في البورصات.

أول خطوات الإصلاح الاقتصادي توجهت نحو العاطلين عن العمل من خلال تشريع سنه الكونجرس عرف باسم، (Civilian Conservation Corps CCC) والذي تضمن إيصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة، من خلال انخراطهم في مخيمات تشبه المخيمات العسكرية إلى حد بعيد مقابل ٣٠ دولاراً للشهر الواحد للمشاركة في الأنشطة والمشاريع الاجتماعية، كغرس الأشجار، وإزالة التلوث، وحفر الآبار وإصلاح الطرق والمشاركة في استخراج الفحم وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية، حوالي ٢ مليون شاب انضموا لهذا البرنامج وقد أسهم برنامج روزفلت بانخفاض نسبة البطالة إلى النصف.